بناء وتنمية القدرات البشرية المصرية
(القضايا والمعوقات الحاكمة)*

عرض: مصطفى أحمد مصطفى**

قد يكون من أوجب الواجبات علينا فيما تشهده منطقتنا على كل الساحات السياسية - الاقتصادية - الأمنية - الثقافية ، ان تحصن المنظومة المجتمعية لبناء القوة اللازمة بغير ضجيج (أو عنتريات) لأن التركيز الأساسى هو التركيز الذى ينصب على مواطن القوة الكامنة فى البشر والمكان والزمان ، ولأن الإرهاصات حولنا تشى بتحولات قادمة إلينا ان لم نستعد لها ونعمل على مواءمة أنفسنا معها فإنها ربما تفرض علينا ، وهنا تبرز أهمية التحول من التشدق بأننا نملك ميزة نسبية لتصبح قدرة تنافسية حقيقية - لننظر إلى بلاد غيرنا على سبيل المثال فاليابان وكوريا الجنوبية وماليزيا وغيرها من الدول التى لا تملك موارد طبيعية كثيرة واستيرادها المتمثل فى البترول والفحم والغاز والحديد والمواد الطبيعية الأخرى كثيرة أيضا ، لكنها استطاعت أن تحقق - وبحق - وعن جدارة ثورة فى نوعية البشر بتغيير قدراته ومواهبة وإبداعاته وابتكاراته - ومن هنا دخلت هذه الدول السباق الإنسانى العالمى وهى أكثر قدرة وكفاءة .

*صدرت هذه الدراسة فى سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم ١٧٤ يوليو ٢٠٠٣.

وقام بإعداد هذه الدراسة فريق بحثى مكون من أ.د.مصطفى أحمد مصطفى (باحث رئيسى)، أ.د. ابراهيم العيسوى (مستشار الدراسة) ، أ.د. محمد على نصار، أ.د. سيد محمد عبد المقصود، د. أحمد عبد العزيز البقلى ، من خارج المعهد : أ.د.محمد عزت عبد الموجود، أ.د. على على حبيش، أ.د. محمد رؤوف حامد، أ. أحمد السمان.

** أ.د.مصطفى أحمد مصطفى - مستشار بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية بمعهد التخطيط القومى- القاهرة.

نحن إن لم نع ذلك فإن السياق الإنسانى العالمى القادم على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفنية والفكرية والسياسية والدبلوماسية والإستراتيجية والأمنية والتقنية والبيئية والمعلوماتية والاتصالاتية ....الخ، لن يتحقق ما لم نبدأ فى الاعتراف بأن هناك مشاكل وقضايا ومعوقات تقف أمامها تمثل عقبات كؤود وعلى نحو حاكم ، وربما لا نريده أن يكون مستعصيا على الفهم ...

ومن هنا فإن هذه الدراسة التى نقدمها تبدأ المساهمة حواراً مع كل التمنى والرجاء لغد - ليس فقط أكثر اشراقاً - بل غد يؤمننا ضد غوائل الأيام لعولمة (وغوللة) معربدة نصبت شباك فخاخها من حولنا فى كل صوب وحدب ..... والطوق مازال بعيداً عن الإحكام حتى الاختناق .... إن الكلمات التالية تعبر عن صفحات هذا البحث لتقدم أنفاسا مازالت تنبض عقلاً وموضوعية محاولة للتحليل العلمى والرصد الأمين لكل ما هو مطلوب منا جميعاً - لا أن نفكر أو نبحث فيه فقط - ولكن لنعمل من أجله حتى لا نستبعد أو نستعبد ، فالصراع مازال فى بداياته .... وإنما يحكم العقلاء فطنتهم ، حتى لا نصبح هنوداً حمراً للقرن الحادى والعشرين .

والتساؤل الذى يطرح نفسه دائماً فى قضاياها هو .... ولكن من أين نبدأ ؟

لقد تمت لدينا قناعة عامة، بأن الجهود التربوية المحلية من ناحية ، وتطورات وسياسات ومؤسسات العولمة من ناحية أخرى ، إنما تتبادل التأثير مع بعضها البعض ، وقد التأثيرات بالتطورات الاقتصادية والتصحيح الهيكلى الاقتصادى ، ولكنها أيضا تشمل موضوع وتشابكات أنساق القيم وتغير النظام السياسى العالمى ومؤسساته، وأنساق العمل وسط هذا النظام أى إننا لا بد وان ننظر للعولمة فى شمول وتكامل مظاهرها اجتماعياً وحضارياً وإعلامياً، ولا بد وان ننظر للمنظومة التربوية من خلال تفاعلات أنساق القيم وقضايا الانتماء والأدوار الحديثة للدولة أيضا .

ومن هنا ، فإن بناء وتنمية القدرات البشرية المصرية هو المكافئ الموضوعى والعملى لبناء وتنمية القوة الذاتية، التى تنصب أساسا على تنمية الثروة البشرية التى تظل ميزة نسبية ، يجب أن تتحول إلى قدرة تنافسية .ان هذه الثروة البشرية منذ فجر التاريخ كانت وستبقى الملاذ ، لانهم خير أجناد الأرض وهى الرصيد للسنوات العجاف التى أتسمت بالقحط والكساد والانكماش.

إن المؤشر العددى لهذه الثروة ، والتزايد السنوى لهذه القوة ، يجب تحويلها من مشكلة تستلزم

العمل للحد منها لابتلاعها كل ما تنجزه عملية التنمية من عوائد ، إلى تدعيم هذه الثروة بخبرات وقدرات عاليه تمكن من توفير فرص عمل جديدة ، ولن يتأتى ذلك، إلا من خلال تجويد عملية التعليم، والقضاء من خلال ذلك على البطاله ، وايلاء مشكلة البحث العلمى والتكنولوجيا ما تستوجبه من إهتمام بالغ ، والمشاركة فى الإبداع المجتمعى والإبتكار الفكرى والذهنى والعقلى للفرد ، وتعزيز نشر الثقافة العلمية، ودفع مجتمع المعرفة ، وإعادة منهجة عملية الإعلام ، لخدمة دعم التوجه فى عملية اعادة بناء وتنمية القدرات البشرية المصرية ، وتقوية الحلقة الهشة فى نسيج المجتمع لتمكين المهمشين .. تلك هى مجمل المحاور التى تناولها البحث والتى سنحاول أن نوجز ما توصلنا إليه فى الصفحات التاليه .

فى إطار المحور الأول من الدراسة يتناول الفصل الأول الجودة النوعية فى التعليم - قضية حاكمة وفريضة غائبة (أ.د. محمد عزت عبد الموجود)، حيث استقرت مجموعة من المسلمات المستقرة فى أدبيات التربية والتنمية وهى : أن المورد البشرى أضحى أهم مكون فى معادلة التنمية، وهى الأكثر تأثيرا فى معدلات التنمية فى المكون المادى ، وهو صانع ثورة المعلومات والاتصالات وإقامة مجتمعات المعرفة - أن التعليم هو أهم مخصبات التنمية البشرية المستدامه (تشمل المخصبات الأخرى الصحة والتغذية السليمة والبيئة النظيفة والعمل والحرية السياسية والاجتماعية) - أن التعليم المتميز هو الوسيلة الناجحة لبناء وتنمية طاقات وقدرات الموارد البشرية، وأن الجودة النوعية فى التعليم هى المتطلب الرئيسى لكى يلعب التعليم هذا الدور الحاسم فى التنمية المستدامة بفعالية وكفاءة. ومعنى ذلك أن مجرد وجود الهياكل التعليمية لايكفى لتحقيق هذا الدور التنموى للتعليم ، إنما لابد من وجود نظام تعليمى، تجتمع له منظومة متكاملة من الخصائص والمقومات - أن الجودة النوعية فى التعليم ، هى مفتاح جودة الحياة ذاتها لأن التعليم لصيق الصلة بكل جوانب الحياة بل أن كفاءة الاستثمار فى أى قطاع من قطاعات التنمية، تعتمد على كفاءة الاستثمار فى قطاع التعليم ، والمعرفة هى مضمون المؤسسة التعليمية تكتشفها من خلال البحث العلمى ، وتثريها من خلال التدريس ، وتوظفها من خلال التطبيق والاستخدام .

إذا اعتبرنا أن الجودة النوعية فى التعليم هى القيمة المضافة لتحصيل التلميذ نتيجة لوجوده فى مدرسة ما، فإن ذلك إنما يمثل محصلة تفاعل مجموعة المدخلات والعمليات المدرسية وتقاس بثلاثة مقاييس:

١- تقرير التباين المباشر فى تحصيل التلاميذ من مدرسة الى أخرى.

٢- تأثيرها فى قرار التلميذ فى أن يتعلم أو لا يتعلم .

٣- منهجية تحصيل التلاميذ إذا ما التحقوا بمدرستين أو ثلاث أو أكثر وما أثر المدرسة س ، ص فى بناء التلميذ طوال فترة الدراسة؟

ولكن ماذا يحدث إذا انعدمت أو ضعفت الجودة النوعية فى التعليم ؟ هنا تكون عدة فجوات تزيد من المسافة بين التخلف والتقدم، كما نلاحظ تأثيرها فى نوعية الحياة لدى سكان الشمال والجنوب أو بين الدول المتقدمة والدول النامية، ومن هذه الفجوات : فجوة المعرفة - فجوة التعليم - فجوة التمدرس - فجوة التكافؤ - فجوة التكنولوجيا - فجوة المناسبة - فجوة الخصوصية - فجوة التمويل.

وهنا تدعو الدراسة الى مراجعة الانفاق على التعليم العام، وإعادة هيكلة موازنته والتحول الى (موازنة الأداء) ، وزيادة حجم الإنفاق على عناصر الجودة النوعية التى تعتبر العمود الفقرى لبناء وتنمية القدرات والطاقات البشرية ، ولابد أن تسأل المؤسسة التربوية نفسها قبل تخصيص الموارد ، ما علاقة ذلك بالمتعلم، وما تأثيره على التعليم ؟ وكيف يمكن توفير تعلم أفضل لأعداد أكبر وبتكلفة أقل ؟ وماموقع هذا النشاط فى أولويات التطوير، خاصة فى حالة ندرة الموارد أو تناقصها؟ هل تحتاج العملية التعليمية الى هذه الأعداد الكبيرة من القوة العاملة ؟ وما تأثير التقنيات والوسائل التعليمية متعددة الوسائط والتعلم الذاتى على خفض العمالة أو تقلصيها؟

أثارت الدراسة سؤالا هاما : كيف يكون للتعليم عائدات على مستوى الأفراد (عائد اقتصادى) وتتماثل عائداته على مستوى الاقتصاد القومى (عائد اجتماعى) . إن عدد سنوات الدراسة (التكلفة) لايقيس مستوى المورد البشرى ولايعبر عن مستوى ادائه ، إنما الذى يؤثر هو عملية بناء المهارة وسنوات الدراسة جزء منها ولكن ليست هى الضمان لها .. وعندما تختلف نوعية التعليم فى أجزاء الدولة الواحدة (الريف والحضر) أو بين الفئات (ذكور وإناث) أو بين المؤسسات القائمة (مدارس حكومية - تعليم خاص) فإن فروق التحصيل قد تختلف بمعدل عام دراسى كامل (دراسة مصر عن الاحتفاظ بالمهارات - البنك الدولى ١٩٨٤). ولأن المهارة هى مؤشر بناء القدرات البشرية وليست سنوات الدراسة ، لذلك فإن تحليل ودراسة المدخلات والعمليات التعليمية تعد أكثر فائدة وأهمية من دراسة المخرجات أو عدد سنوات الدراسة .. فالمهارات الأعلى والقدرات الأفضل هى

التى تؤدى إلى معدلات نمو عالية .

فى دراسة عن ٨٠ دولة (Honusbek & Kim ٩٦) تأكد أن تحسين الجودة النوعية لقوة العمل - مقاسة بالمهارات العقلية وليس بسنوات الدراسة، كان له تأثير كبير على النمو الإجمالى ، إن هذا يعنى أن الطفل العربى (والمصرى) يقضى سنوات كثيرة فى المدارس، ولكنه لايتقن المهارات الإنتاجية والمهارات العقلية - إن هذا يعنى أن العالم العربى لايقوم بتدريس المهارات التى تؤدى إلى زيادة إنتاجية العامل . وإذا قام بالتدريس فإنه تدريس لفظى لايؤدى إلى إتقان المهارة وإذا اختبر الطالب ، فإنه يختبر اختبارا لغوياً لوصف المهارة وليس اختباراً عملياً للأداء المهارى - نحن ندرس معلومات عن مهارات الاتصال ، ومهارات العمل، ومهارات الإنتاج ومهارات البحث ومهارات توظيف التكنولوجيا وسوى ذلك .

ناهيك عن أن سياسة الأجور يتم تحديدها على أساس مايعلم العامل، وليس على أساس مايعمل ، وسلم الأجور يتحدد تحديداً رأسياً لينسجم مع عدد سنوات الدراسة ، ولا يأخذ فى الاعتبار مدى إتقان المهارات والكفايات، وتقديرات النجاح فى الجامعات مؤشر للحفظ والاستظهار وليس للقدرة الذهنية العالية.(وهذا يفسر انخفاض أجور خريجى التعليم الأساسى عن الثانوى، عن العالى). (الدراسات التى أشارت إلى ارتباط بين الأجور، وعدد سنوات الدراسة، أخذت عيناتها من القطاع الحكومى وهو قطاع لا يربط بين الأجور ومستوى الإنتاجية والآداء، بل هو مستقر وآمن ودائم لأصحاب المهارات المتدنية، فنادراً مايفقد العامل عمله أو يقل أجره بسبب تدنى أدائه أو ضعف إنتاجيته).

ويرى بعض الاقتصاديين (Gelb وآخرون) أن نظام التعليم فى الدول العربية يستجيب لمتطلبات القطاع العام من المهارات مثل حفظ المعلومات والعمليات الحسابية ، وأن كل من الطلاب وأولياء الأمور يجدون دخول أبنائهم الى الجامعات مقعدا جيداً للعمل فى القطاع العام الذى يضمن لهم عملاً آمنا بزيادة أجور سنوية تصل إلى ١٠٪ (تقريبا)، وهذا يوضح السبب فى التهافت على الدروس الخصوصية فى الثانوية العامة التى تقلب ذهن المتعلم وتكرس قدراته للحفظ والاستظهار، ومن ثم تضمن له مكانا فى التعليم العالى لأن الثانوية العامة لاتختبر أكثر من هذه القدرات .. وهكذا يسهم التعليم متدنى الجودة فى إضعاف القدرات الذهنية للطلاب، وعدم تنمية مهارات الإنتاج لدى مخرجات التعليم ، وهذا يعنى أيضا أن السياسة التعليمية الحالية تهزم نفسها سواء كانت

سياسة التعليم والتقويم أو القبول فى الجامعات بتعزيزها للأثر السلبى للتعليم فى بناء المهارات وتنمية القدرات الانسانية ،كما أن سياسات التوظيف والأجور فى القطاع العام تلعب دورها فى تأكيد هذه السلبيات.

وينتهى الفصل الأول إلى عدم التساهل مع القضية لأن تحسين الجودة النوعية للتعليم عمل شاق وصعب ويحتاج إلى تخطيط سليم ووعى تام بكل القضايا وإفرازاتها ، وهذا يعنى انه لا بديل عن تحسين الجودة النوعية للتعليم من أجل بناء المهارات وتنمية القدرات التى يحتاجها رأس المال البشرى فى عالم الاقتصاد الكونى وذلك يستوجب إتباع الآتى :

١- لا بد أن يبدأ بناء المهارات فى مرحلة التعليم الأساسى .

٢- الاهتمام بالحاسوب واللغات والرياضيات والعلوم وتدريسها كتكنولوجيا وليس كمعلومات.

٣- إعادة النظر فى التعليم الفنى، لأنه لم يعد مناسباً للاقتصاد الحديث كثيف الاستخدام للتقنية والمعرفة .

٤- تغيير أساليب التدريس والتحول من التدريس المباشر إلى التدريس غير المباشر.

٥- غرس قيم تربوية جديدة من أهمها التعلم الذاتى والتعلم المستمر والتفكير الناقد والتعلم الابتكارى .

٦- زيادة الصرف على التعليم الأساسى ، لأنه منبع تكوين المهارات .

٧- زيادة الصرف على مفاتيح الجودة (الأهداف - المناهج والمواد والوسائل - مهارات المعلمين - أساليب التقويم) .

٨- الإصلاح الجذرى للمناهج بحيث يحدث تغيير المنهج ، أى تبنى أهداف جديدة ومحتوى حديث وصحيح ، وصادق ومناسب ، ومرتبط بحل المشكلات وتكوين المهارات وبناء القدرات .

٩- الاهتمام بإصلاح السياسات وإبعادها عن التسييس (لأن التعليم إذا تسيس تسوس)

١٠- إدارة النظام التعليمى بمنهجية الآداء والأخذ بأسلوب الإدارة الاستراتيجية والتحول من الرئاسة إلى القيادة وتوسيع قاعدة المشاركة فى صناعة القرار وتحمل المسئولية وقبول المساءلة .

١١- البحث عن آليات أفضل للقبول فى التعليم العالى ولتكن الثانوية العامة مرحلة منتهية، ولابد من توجيه القبول فى التعليم العالى لتلبية احتياجات التنمية، وليس للإيواء وملء الأماكن بالطلاب.

١٢- التقييم الشامل لجميع عناصر المنظومة التعليمية وفى جميع المراحل ، حتى يتم تشخيص القضايا وتحديد الاختناقات .

١٣- الأخذ بمنهجية التخطيط الإستراتيجى المعتمد على الرؤى المستقبلية والأهداف بعيدة المدى، والسياسات والإستراتيجيات الواقعية والمستقرة، ووضع الخطط التشغيلية ومتابعة تنفيذها، ورصد إنجازاتها وتصحيح مسارها، وتقويم نتائجها وعائداتها .

١٤- إقامة شراكة إستراتيجية بين مراحل التعليم المختلفة من ناحية ، وبين متطلبات التنمية من ناحية أخرى .

١٥- تمهين التعليم والأخذ بالأساليب الحديثة الفاعله فى إعداد القوى العاملة به وتدريبها تدريباً مستمراً وتنمية مهاراتها ، والأخذ بالتقنيات الحديثة مثل الوسائل متعددة الوسائط لكى يصبح المتعلم باحثا ومكتشفا للمعرفة ومهيمناً عليها وموظفاً لها .

ويبقى التعليم هو الورقة الرابحة لتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادى ، بفضل بنائه لمهارات قوة العمل وتنميته لقدرات رأس المال البشرى .

يعرض الفصل الثانى من الدراسة قضية قصور التشغيل (البطالة) وعلاقتها بجودة التعليم . حيث أدى عدم الاهتمام بتنمية القدرات البشرية الوطنية، وتوفير القوى العاملة الماهرة عالية المستوى التعليمى إلى عدم تحقيق معدلات النمو الاقتصادى المستهدفة بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتوضح حالة سوق العمل المصرية وتطورها بين التوازن وعدم التوازن أو الاختلال صورة نسبية لقضية البطالة ، أو قدرة الاقتصاد المصرى على توليد فرص عمل من عدمه لعرض العمل المتاح وعلاقة ذلك بجودة التعليم ، ويعزى ذلك لفشل الخطط الإنمائية فى تحقيق التشغيل المستهدف، سواء لأسباب داخلية أو خارجية ، ورغم أن كثيرا من الخطط لا تحقق أهدافها بالكامل إلا أن خطط التنمية فى مصر لم تحقق سوى ٦٥٪ من أهداف التشغيل وهى نسبة متدنية لتحقيق الأهداف.

لقد لفت الفصل الثانى الأنظار إلى وجود البطالة فى سوق العمل المصرية ، ووجود عجز فى كثير من المهن والمستويات العلمية الراقية، ذات التخصصات العلمية والتكنولوجية الحديثة . ويعتبر تزايد حجم البطالة عاما بعد عام إهدارا واضحا للقدرات البشرية ، واستمرارية ذلك يشكل خطورة بالغة ليس على الاقتصاد الوطنى فقط والمتمثل فى شكل هدر لهذه الموارد ، وإنما يمثل خطورة على الأمن القومى لمصر . إن الآثار السلبية للبطالة اجتماعيا وسياسيا (إضافة إلى آثارها الاقتصادية

الواضحة) تشكل خطرا قائما ودائما على المجتمع (ولقد أصبح من الأهمية أن تحتل هذه المشكلة اهتمام القيادة السياسية العليا وتركيز الجهود - السياسات)، لمواجهة هذه القضية ومحاولة الاقتراب من الحفاظ على مستوى التشغيل فى الحدود المقبوله للبطالة.

أشار الفصل قبل نهايته إلى عدة توجهات (سياسات) شملت تنمية الطلب وتهذيب العرض والعناية بالطلب الخارجى على العمالة المصرية . وفيما يخص سياسات تنمية الطلب، أشار البحث إلى أن عبء تعبئة الاستثمارات لزيادة قدرة الاقتصاد على توليد فرص عمل، إنما يقع على عاتق الحكومة بالدرجة الأولى ، أى الاستثمار العام الذى يقوم بوظيفتين ، الأول قدرته على توليد فرص عمل كثيفة فى مشروعات كبرى مثل توشكى واستصلاح الأراضى الصحراوية .. الخ، وكذا مشروعات البنية الأساسية من طرق وكهرباء ومياه والتى تجذب القطاع الخاص الاستثمارى للعمل فى المشروعات الإنتاجية المختلفة من زراعة وصناعة وبترول ونقل .. هذا وإذا كان الاستثمار الخاص يتجه دائما إلى استخدام التكنولوجيا وأساليب الإنتاج المكثفة لرأس المال وليس للعمل فإن القطاع الخاص غير المنظم يمكنه أن يعوض ذلك بطفرة فى المشروعات الصغيرة المغذية للمشروعات الكبيرة، ويمكن فى نفس الوقت توليد فرص عمل كثيفة تتكامل مع القطاع المنظم فى إستيعاب عرض العمل المتاح.

وتشير توجهات (سياسة) تهذيب العرض ، حيث أوضح تحليل هيكل البطالة فى البحث إلى أنها بطالة متعلمين وصغار السن وقليلى المهارة وتدنى المستويات التعليمية وأصحاب التخصصات القديمة البالية غير المطلوبة تماماً فى سوق العمل - لقد أوضحت الكثير من الدراسات أن السياسة التعليمية لم تأخذ فى اعتبارها موضوع البطالة، واعتبرت أن عملية التشغيل ليست من اختصاصها رغم تأكيد خطط التنمية على ضرورة ربط التعليم والتدريب بسوق العمل والإنتاج. كل هذا وقطاع التعليم متفرغ بل ونشط فى تخريج وحدات غير مطلوبة بسوق العمل - كما زاد المشكلة تعقيدا أن نقص الكفاءة الخارجية لقطاع التعليم واكبها أيضا إنخفاض فى الكفاءة الداخلية فزاد عدد المتسربين والمنضمين لصفوف الآميين ، وإذا أضفنا ذلك إلى الزيادة (النمو) السكانى المستمر ، تبرز الحاجة الماسة لتهذيب العرض عن طريق: ضبط النمو السكانى لتقليل عرض العمل - وكذلك عن طريق الارتفاع بمستوى جودة التعليم لتخريج وحدات بشرية جيدة لاتعانى من استمرار حالة البطالة القائمة.

إن ذلك كله يفضى إلى أن تخلف المستوى التعليمى، وتخلف هيكل المهن لقوة العمل المصرية،

وانخفاض درجة مهارة وكفاءة الموارد البشرية أدى إلى عدم الاستغلال الأمثل لهذه القدرات المتاحة، وهذا بدوره قيد قدرة الاقتصاد على تحقيق معدلات نمو اقتصادى مرتفع ، وبالتالى انخفاض مستوى المعيشة.

كما أكدت الدراسة على توجه العناية بالطلب الخارجى على العمالة المصرية ، حيث لعبت العمالة المصرية المهاجرة، وخاصة الى دول الخليج اعتبارا من النصف الثانى من السبعينات من القرن الماضى دوراً اقتصادياً لايمكن إنكاره، فقد ساهمت فى خفض حدة البطالة، وكذلك كان لعوائدها أكبر الأثر فى تحقيق النمو الاقتصادى خلال تلك الفترة، ومازالت أحد أهم مصادر العملة الأجنبية لمصر، بل ودعامة للاقتصاد المصرى اقتصاديا وسياسياً وثقافياً. كما صادفت العمالة المصرية بالخارج ظروفا سياسية أثرت على تواجدها بتلك الأسواق وأدى ذلك إلى مشاكل كثيرة للوطن حال عودتها وهنا يتطلب الأمر العناية بتخطيط الطلب على العمالة المصرية وحرص مصر على العمل وفق سياسة واضحة للعمالة فى الخارج ووفق معاهدات تحترمها كل الاطراف.

ولم يغفل الفصل الثانى من الدراسة إبراز التحدى الحقيقى وهو ربط جودة التعليم بتأهيل القدرات البشرية المصرية، وخاصة قوة العمل فى القطاع الانتاجى خاصة قطاع الصناعة سواء القائم أو القادم والمنتظر الذى سيتعامل مع التكنولوجيات المتقدمة فى عصر المعلومات، ومجتمع المعرفة الكونى، واستيعاب وتطويع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى العمليات الانتاجية وصولا إلى منتج مصرى متميز قادر على المنافسة العالمية . إن ذلك يستدعى النظر إلى الداخل حيث تطوير تكنولوجيا وطنية ملائمة ذات توجه تطويرى لجودة التعليم ذاته فى كل المراحل، وليشمل كافة المنظومة التعليمية والبحثية المصرية .

يعالج المحور الثانى فى الدراسة العلم والتكنولوجيا كقضايا حاكمة ، فقد تم تناول العلم والتكنولوجيا كقضايا حاكمة فى بناء وتنمية القدرات البشرية المصرية، نظرا لما تواجهه مصر شأنها شأن كافة الدول النامية الأخرى التحدى الكبير الذى تفرضه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، التى هى أيضا أحد منتجات البحث والتطوير ، وعامل يزداد أهمية فى اقتصاد القرن الواحد والعشرين القائم على المعرفة، ولها القوة والقدرة على أن تشكل قوة توحيد وقوة تفريق فى آن واحد. ولقد أصبح جانب التفريق فيها يعرف بالفجوة الرقمية ، ويشير هذا المصطلح للدلالة على الفروق بين من يمتلك المعلومة ومن يفقدها.

وتشير الدراسات ويؤكدها الواقع أن المجتمع المصرى يتعرض لتغيرات علمية وتكنولوجيه وثقافية متسارعة ومتناهية شأنه فى ذلك شأن الدول المتقدمة .. وتشمل تلك التغيرات جوانب متعددة، كالمعارف والأفكار والمعلومات والتكنولوجيا والاكتشافات والاختراعات والابتكارات والعادات والتقاليد والقيم والسلوكيات . هذه المتغيرات لابد من مواجهتها وتحليلها وانتقاء الصالح منها من خلال ترسيخ ثلاث مهارات أساسية فى المواطن المصرى ، خصوصا المواطنين الذين يعملون فى مجالات العلم والتكنولوجيا .

المهارة الأولى : تتمثل فى القدرة على الانتقاء والاختيار من بين العناصر المعرفية المختلفة ، المهارة الثانية : تتمثل فى القدرة على إعادة تنظيم المعرفة المنتقاه فى نسق علمى منطقى ، المهارة الثالثة : تتمثل فى الاستخدام للمعرفة فى إنتاج معرفة جديدة وأفكار مبتكره وسياج الإطار القيمى للمجتمع، بما يثرى تكوين الشخصية المصرية القادرة على مواجهة هذه المتغيرات ، وكذلك توليد السلع والخدمات الجديدة.

فى ضوء ما تقدم تناول الفصل الثالث أنشطة العلم والتكنولوجيا على إنتاج ونقل التكنولوجيا فى ظل احتكار القلة ، وعلاقة العلم والتكنولوجيا بالمجتمع، ودورهما فى (مايسمى) بالعولمة ، ثم إلقاء الضوء على منظومة العلم والتكنولوجيا فى مصر ، وكذلك اهتمت الدراسة فى هذا الفصل بمجالات وآليات تنمية القدرات العلمية والتكنولوجية . وبجانب العلوم الاجتماعية يمكن تقسيم العلم والتكنولوجيا فى مجالات البحث والتنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى أربعة أنشطة رئيسية هامة هى : العلوم الأساسية - العلم فى التطبيق - التكنولوجيا التقليدية - التكنولوجيا الجديدة والمستحدثة - ومن المجالات الرائدة فى التكنولوجيات الجديدة نذكر : تكنولوجيا المعلوماتية والاتصال والتحكم - تكنولوجيا المواد الجديدة المتقدمة والمصنعه - تكنولوجيا صناعة الحاسبات الآلية (الكمبيوتر) والإلكترونيات الدقيقة - تكنولوجيا الليزر- تكنولوجيا الألياف البصرية - تكنولوجيا الطاقة النظيفة وبالأخص تكنولوجيا الطاقة الشمسية وتكنولوجيا الاندماج النووى - تكنولوجيا الهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية - تكنولوجيا صناعة الأدوية والكيماويات الدقيقة ...أما التكنولوجيا المستحدثة فتضم: تكنولوجيا استخدامات الفضاء - تكنولوجيا استغلال موارد قيعان البحار والمحيطات - تكنولوجيا استغلال أعماق باطن الأرض .. هذا غير مجالات أخرى فى التكنولوجيا العسكرية وتكنولوجيا الخدمات.

ويتم إنتاج التكنولوجيا وتداولها فى إطار تكنولوجى دولى محدد ، هو جزء من النظام الاقتصادى العالمى القائم ، وأهم مايميز هذا النظام التكنولوجى هو عدم التكافؤ بين الشمال والجنوب، والذى ترتكز عليه علاقات التبعية التكنولوجية التى تستطيع وحدها تفسير الاتساع المتزايد لما سمى (بالفجوة التكنولوجية) ، التى تكونت نتيجة عدم التكافؤ الرهيب فى توزيع الموارد المخصصة لإنتاج التكنولوجيا بين الدول النامية والدول الصناعية ، بما يترتب عليه تمركز الانتاج التكنولوجى فى الدول الصناعية المتقدمة، ويتركز ذلك بشكل أساسى فى المشروعات الخاصة كبيرة الحجم خاصة تلك التى تقودها الشركات متعدية القوميات (المسماه خطأ بمتعددة الجنسيه) ، وفى ظل احتكار القله هذا لاتتم المنافسة الحقيقية عن طريق الثمن ، وإنما عن طريق محاولة زيادة حصة المشروعات المتنافسة من السوق بأساليب عدة منها تجويد المنتجات وتنوعها ، أو عن طريق تخفيض نفقات السلع لا من أجل تخفيض أثمانها ، ولكن من أجل توفير موارد يمكن تخصيصها لعمليات البحث والتطوير والتسويق والإعلان . ومن هنا تجىء أهمية وضرورة السيطرة على عملية التطوير التكنولوجى، باعتبارها السلاح الأكثر فاعليه فى المنافسة من أجل السيطرة على الاسواق فى ظل احتكار القلة.

وفى هذا الاطار تظهر الآثار العميقة للثورة العلمية والتكنولوجية المعاصرة ، حيث يتحول العلم والبحث العلمى إلى قضية عامة يهتم بها الصفوة ومتخذ القرار مع اعتبار دور الجماهير فى ذلك، ويرجع هذا الاهتمام بصفة خاصة إلى معظم الجوانب الايجابية والسلبية التى تحدثها هذه الثورة التى تجسد علاقة العلم والتكنولوجيا بالمجتمع فى ثلاثة محاور أساسية هى : علاقة العلم والتكنولوجيا بالانتاج ودخل الفرد وتحقيق الدفاع والأمن - علاقة العلم والتكنولوجيا بالقيم وأنماط العمل والسلوك - أثر العلوم والتكنولوجيا على البيئة والمقومات الطبيعية.

ومن المعروف والثابت بالدراسات أن الدول الصناعية المتقدمة تستحوذ على أكثر من ٩٠٪ من نشاطات وإنجازات العلم والتكنولوجيا على المستوى العالمى ، الأمر الذى يدعو الدول النامية إلى توفيق أوضاعها مع هذه الحقيقة، حتى تستطيع مواكبة مبدأ الأخذ والعطاء فيما بين الدول جميعا. ويعتمد البحث العلمى والتطوير التكنولوجى فى الدول المتقدمة بشكل أساسى على القاعدة الصناعية، التى توفر له الطلب على البحث ومادته ومايلزم له من عناصر مادية ومنتجات، وتطبيق مايسفر عنه من معرفة ، كما غدت الاعتمادات المالية للبحث والتطوير فى هذه الدول إنفاقا اساسيا يستوعب نسبة تصل نحو ٣٪ من الناتج القومى الإجمالى، ويتدفق ذلك عبر شبكة كثيفة الحلقات

ابتداء من مراكز البحث التى تلتقى فيها الادارة الحكومية ورجال الصناعة وأهل العلم ، ومن ثم فقد نجحت تلك الدول الصناعية المتقدمة فى إنشاء نظم وطنية للإبداع والابتكار.

وقضية البحث العلمى والتكنولوجيا فى مصر تأخذ منحى التعليم - لأنه نشأ على شاكلته - ويسير وفقاً لمقتضياته ، ويتبع نفس لوائحه ، ومن ثم فقد تحددت وظيفته الاساسية تلقائيا الى آلية من آليات التعليم .. تختلف عن وظيفة البحث العلمى المعاصرة كآلية للتنمية الاقتصادية. ولايعنى ذلك إنكاراً للمبادرات الفردية أو المؤسسية الاستثنائية، والتى تدعو إلى الاعجاب والتقدير، فمصر تملك حالات ناجحة بكل المقاييس عن استثمار وتوظيف البحث العلمى فى النهوض ببعض العمليات التكنولوجية ، خصوصا فى مجالات الزراعة والصناعة والبيئة ، ناهيك عن الدراسات المتعمقة التى تساعد فى إقامة المشروعات القومية الكبرى .. ولكن كثيرا من الإنتاج العلمى فى مصر لم يخاطب مشاكل تنموية ، ولم يرتبط بمشكلات حقيقية لها أصحاب يبحثون عن حلول لها، وهو فى الغالب غير تراكمى، وغير مجرب فى كل المجالات والاتجاهات ، وفى معظم الحالات غير مختبر لإحداث تغيير وتطوير وابتكار صناعى، وجدواه فى الغالب الأعم لم تستكمل ، حيث لم تثبت جدواه الفنية والاقتصادية والبيئية بالرغم من دلالته العلمية . كما أن العلم والبحث العلمى والتكنولوجى فى مصر، لم يمارس صناعة البحث والتطوير ولا الهندسة العكسية بمفهومها العالمى، وأنه سيعانى من حالة حصار، بما سيفرضة اتفاق حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة المعروفة ب TRIPS ، وسرعة تعامله مع ما أدت وأفضت إليه تفجر الثورة العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية والاتصالاتيه والمعرفية كمفردات أساسية لظاهرة العولمة، التى تتغول بشراسة مستندة إلى انتهاء الحرب الباردة وسيادة القطب الواحد وظهور اقتصاد ومجتمعات المعلومات والمعرفة والتداعى العام إلى الاقتصاد الحر .. ومن هنا يتأهب المجتمع الانسانى لنقله نوعيه ديناميه سريعة الايقاع والتغيير .. تغير الواقع فى كافة أشكاله وتنظيماته، وأنماط أعماله ، وأدوار أفراده ومؤسساته، والعلاقة التى تربط بين عناصر المنظومة المجتمعيه .. الخ . ومصير مصر إزاء هذه النقله رهن بمدى (ليس فقط) إدراكها، بل استجابتها للتحديات التى تفرضها تلك التحولات ، وهى عديدة بطبيعتها علميه وتكنولوجيه اقتصادية وتنظيمية وثقافية بل وأمنيه بالدرجة الأولى. وفى التحليل الحقيقى والموضوعى، فإن التحدى التربوى التعليمى، حيث صناعة البشر هى أهم عناصر التعامل مع تفجر ثورة العلم والبحث العلمى والتكنولوجى والمعرفى المعاصر إلى الحد الذى كاد مفهوم التنمية يتبلور فى مفهوم إعادة بناء

وتنمية وتأمين القدرات البشرية للمجتمع .

إن ذلك كله مرهون بوجود منظومة للعلم والتكنولوجيا تمتلك :

أولا: نخبة من العلماء والخبراء القادرين على تحديد أهداف تكنولوجية واقعية مقترنه بتنظيم إمكانات المجتمع لتحقيق هذه الأهداف.

ثانيا: امتلاك القدرة على تعبئة العلماء والتكنولوجيين والقوى البشرية الماهره من أجل إبداع وابتكار المستوى التكنولوجى المرغوب وتطويره والمحافظة عليه .

ثالثا: تمكن الدولة لتوفير الموارد الكافيه والمدخلات الضرورية اللازمة لاحراز التمكن من التكنولوجيات المتقدمة والجديدة.

رابعا: حتمية وجود سوق محليه وخارجية لتصريف المنتجات التكنولوجية المتميزة وفقا للمعايير الدولية .

خامسا: ضرورة توافر ارادة سياسية واعيه وداعية لدعم تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض وغايات التنمية فى طليعة مهام الدولة الاستراتيجية .

سادسا: أن يكون للعلم والتكنولوجيا مكانة فى المجتمع وتأييد شعبى من الجماهير.

فى إطار ما تقدم تتحدد مجالات العلم والتكنولوجيا لتنمية القدرات والكفاءات العلمية والتكنولوجية كقضايا حاكمة فى جميع مسارات التنمية ، ويجدر أن نشير فى هذا المقام دون تفاصيل (تطرق إليها البحث) إلى الآتى:

الاصلاح المؤسسى لبنية العلم والتكنولوجيا - توفير وتحفيز وضمان متطلبات استقرار وتطور القوى البشرية والموارد المالية والمادية ومصادر ومعلومات ومعرفة فى الوقت المناسب على نحو متناغم ومتفاعل - تعظيم العوائد من اسهامات مؤسسات البحث والتطوير - تقوية وتعظيم وتسهيل الابتكار والتطوير التكنولوجى والتنافسيه كأساس لإستراتيجية التصدير - تركيز وتعظيم كافة الامكانيات المتاحة لنقل المعارف التكنولوجية من الخارج فى إطار تعاقدات عادلة ومفيدة تنعكس إيجابا على تكلفة الانتاج والجودة ودعم الطاقات الخلاقة لمؤسسات البحث والتطوير وتشغيل الطاقات العاطلة والقدرة على المنافسة والحفاظ على صون وحماية البيئة - الاهتمام بالتكنولوجيات الجديدة

والمستحدثة ومايتعلق بها من مشروعات كبرى، والتحديات المعرفية للقرن الحادى والعشرين، وانعكاس ذلك كله على عملية التنمية بمفهومها الشامل والمتواصل - دعم علاقات التعاون العلمى والتكنولوجى مع كافة الاطراف الخارجية على نحو أوثق، خاصة فيما يتصل بالبلاد الصناعية المتقدمة وحديثة التصنيع وإفادة الملف العربى والأفريقى إلى اقصى حد ممكن - العمل على تحريكه وتكوين رأى شعبى يتعامل مع تكامل العلم والتكنولوجيا، وحقنه فى نسيج الحياة المصرية من خلال إعداد برنامج قومى لتبسيط العلوم والتكنولوجيات، تنخرط فيه مؤسسة التعليم مع كافة مفردات المجتمع المدنى بمفهومها الواسع وعلى الإعلام بكل وسائله لعب دور ملموس فى هذا الخصوص - وضع وإقرار ضوابط ومعايير اخلاقية لممارسة البحث العلمى، وتوليد المعرفة الجديدة لتمكين المجتمع العلمى والبحثى والتكنولوجي فى تحقيق مسئولياته تجاه المجتمع فى اتجاه التطوير والتحديث والارتقاء العام - تحسين الانتاج كما ونوعا فى كافة مجالاته الزراعية والصناعية، ودعم منظومة الخدمات المؤدية إلى ذلك - تنمية وتطوير وترشيد الاستفادة والاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية المائية والأرضية والتعدينية والبترولية المتاحة والكامنه من أجل الاجيال المقبلة، فيما ينعكس على سد فجوات التفاوتات الاقليمية فى شمال وجنوب وشرق وغرب البلاد - الاهتمام بقضايا حاكمة تدخل فى الاطار الوطنى الشامل لتلبية الحاجات الاساسية للانسان المصرى، مع الحفاظ على البيئة ودعم البحوث الاساسية، وتمكين البنية الاساسية الاقليمية للبحث العلمى والتكنولوجى والمعرفى. ولن تحل هذه القضايا فى معادلة موضوعية إلا باعادة النظر فى قضيتى إعادة التنظيم وتنمية البيئة التشريعية المؤثرة على الحكم بنجاح السياسات (الجهود) فى الأبعاد الاقتصادية والتجارية والمعلوماتيه والجنائية، خاصة فيما نحن مقدمون عليه من حماية الملكية الفكرية والحقوق المترتبة عليها. إن ذلك لن يزيد فقط من فرص حصول مصر على التكنولوجيات المطلوب الوصول إليها والافادة منها، ولكنه يعمل فى اتجاه ايجابى لتشجيع وجذب مزيد من الاستثمارات الاجنبية، فيما يؤثر فى النهاية على قضية التشغيل ، ومن ثم التأثير النهائى على صقل عملية إعادة بناء، وتنمية القدرات البشرية المصرية العاملة فى كل المجالات المذكورة .

عالج المحور الثالث للدراسة قضية القدرات البشرية والإبداع حيث ركز الفصل الرابع على الإبداع المجتمعى بينما تناول الفصل الخامس فى اطار هذا المحور قضية تنمية القدرات البشرية تجاه الإبداع.

ورغم أن الإبداع المجتمعى يمارس بالفعل على أرض الواقع على مستويات مجتمعيه ومؤسسية مختلفة فى أماكن كثيرة من العالم ، كما أن رصده وبحثه وتطوره يجرى من خلال مقاربات متنوعه (غير مباشرة فى أغلبها) ، لكنها تعتمد بشكل أو آخر على مفاهيم تقوم على مبادىء مستخلصه من مجالات عدة، مثل الادارة والمنظومية وبحوث العمليات والبيولوجيا .. الخ. وهنا جذب هذا الفصل من البحث الانتباه إلى (الإبداع المجتمعى) باعتباره حاجة اساسية لبناء وتنمية القدرات البشرية المصرية . وعندها لزم التناول والمعالجة للخلفيات المؤثرة على الابداع المجتمعى بما له من خصوصية قامت على أمرين، الأمر الأول هو أن الابداع يرى (أو يشاع) بأنه عادة يكون خاص ب (أو نابع من الفرد) ، وذلك بمعى أن الإبداع يكون عادة فرديا وليس مجتمعيا ، أما الأمر الثانى فهو أنه اذا كان الابداع مجتمعيا أيضا ، فإنه يلزم له اداره ، بمعنى التنظيم والتقييم والتوجيه والترشيد والمتابعة .. الخ، ذلك بينما (الإبداع) فى المقابل يتضمن (أو يحتاج) درجات حرية وومضات ذاتيه .. الخ وبالاضافة إلى هذه الخصوصية العامة توجد خصوصيات (أو اشكاليات) محلية تتعلق بطبيعة الأوضاع السائدة فى مصر (وأيضا البلدان العربية والعديد من البلدان النامية) فيما يتعلق بمنطق الابداع.

ويرى العلماء المعنيون بالابداع أن المعنى الواسع للابداع هو ايجاد حلول جديدة للمشكلات فى كل مجال يمكن تصوره، أو أنه يمثل قدرة العقل على تكوين علاقات جديدة من اجل تغيير الواقع. الابداع إذن يعنى تقديم حل (أو تغييرا) متعددا (أى غير مسبوق) وذا قيمة (من النواحى المعرفية و/أو العملية و/ أو القيمية) ، وبذلك يعنى الابداع أنه أمر ثقافى اجتماعى حيث يكون الابداع نقد للواقع والتمرد عليه وتجاوزه وهذا هو الأمر الثقافى، بينما يظل الحكم على الابداع من حيث قبوله وتقييمه أمرا مجتمعيا. والأمر المؤكد ان الابداع المجتمعى يكون أكبر من المحصله الجبرية لمجموع الابداعات أو الجهود الفردية للأفراد المشاركين فى الانجاز مهما كان عددهم بالعشرات أو بالآلاف أو الابداعات الوطنية التى تنتقل بمجتمعات بعينها من حال إلى حال مختلف تمام الاختلاف (التمعن فى تجربة ماليزيا هنا على سبيل المثال). إن هذا المثال يدعونا إلى اعتبارى الحاجة والضرورة للإبداع المجتمعى فى المجتمع المصرى وهما متلازمان كوجهى عمله واحدة، نظرا للمستجدات والتحديات التى تمثلها فكر المنظومية - سرعة الحاسبات وثورة الاتصالات والمواصلات - التأليف والتوليف بين التكنولوجيات التقليدية والراقية جدا ..الخ.

كما أن بزوغ معوقات على درجة حادة فى الجدة من شأنها أن تقلل من دور الفرد ، من بينها تنامى درجة المؤسسية - تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية (خاصة مايتعلق منها بحقوق الملكية الفكرية المرتبطه بالتجارة TRIPS ، وكذلك تحرير تجارة الخدمات (خاصة ماسيفضى اليه ذلك من إمكانية استيراد ادارات أجنبيه لمنافسة المؤسسات الوطنية) ، واعتماد موضوع التنافسية بمعاييرها ومؤشراتها ومدى تأثيرها على القدرة والتطوير والتغيير ، كلها أمور تكون أيسر وأجدى للتعامل معها فى إطار الابداع المجتمعى، بما يتطلبه ذلك من آليات إدراك قيمة وقيم المشاركة المجتمعية فى إطار العلاقات المنظومية فى ربط تحديد الاهداف بتحليل المعلومات، وتخصيص الموارد ، وتنسيق المستويات، ثم متابعة تحدث التعديلات والتصحيحات الواجبة فى توقيتات مناسبة .. مالم يحدث ذلك فإن الفاقد والمهدر فى الكيان المنظومى (الفرد-الجماعة- المؤسسة - المجتمع ككل ... الخ) يؤثر نهائيا على مجمل المقاربات التى يمكن بها التعامل مع المستجدات والتحديات المذكورة آنفا . كما يؤثر بالضرورة على فرص التمكين - التفعيل - التشبيك - التكامل، تجدر الإشارة هنا أن تسريع ذلك كله مرتبط بمخرجات الاعتماد على تكنولوجيات المعلوماتيه كوسائط مساعدة إلى جانب سريان الثقافة العلمية فى نسيج وايقاع الحياة الجديدة لكل مفردات الكيان المنظومى ولايخفى هنا بطبيعة الحال أهمية قيادة ذلك على نحو يحفز عملية التحول الابداعى المجتمعى.

ما يسترعى الانتباه فى السعى لتحقيق ما ذكر آنفا ، أن مفردات جديدة فرضت نفسها فرضا ولم تصبح خيارا يمكن أن يتم فرزه على نحو انتقائى، بل هى موجبات لتقدم المجتمع لقبول تحدى المشاركة فى عملية الابداع المجتمعى من أمثلة هذه المفردات : حلقات الجودة - الادارة الكلية للجودة الشاملة - نمط الادارة من الوسط الى أعلى وأسفل - دور التكتلات والتحالفات - أو الامداد من الخارج outsourcing(التعهيد) - المعايير المرجعية - التقدم الخطى والأسى - ادارة الازمة - ..الخ، إن هذه المفردات ليست جزرا منعزله (كما قد يبدو لبعض قصيرى النظر) ولكنها متلاحمة ومتشابكة على نحو معقد جدا وهذا ما يؤكد أفكارا تقول بأن إحداث أى تقدم تكنولوجى (فى أى مؤسسة وفى أى مجال) داخل المجتمع ينعكس إيجابيا على أداء بقية المؤسسات والمجالات الأخرى مؤثرا على حركة المجتمع بأسره.

نعود بذلك للتذكير بأن الإبداع المجتمعى هو: تطبيق المنهج العلمى على المستوى المجتمعى

ككل وهو الأمر الذى يقلل - بحسن إدارته - من اللا نظام العام فى المجتمع ، ويساعد الموارد البشرية فيه على إنجاز عبور فجوات التخلف ، وعلى التخلص من الارتكان على الاعتماد شبه المطلق على الفرد ، ومايتبع ذلك من تداعيات سلبية . ومن هذا المنظور، فإن الإبداع المجتمعى يقود إلى تعميم ممارسة حق الابداع ، ويجعل المجتمع - ككل - فى كل لحظة من حياته قادرا على الاستفادة بكافة الكيانات المكونه له (من أفراد ومؤسسات) منجزا للتغيير الى الأحسن ، قادرا على استشراف المتغيرات والتحديات، ومتمكنا من التفاعل والتعامل الايجابى معها.

يتناول الفصل الخامس - وليكمل الفصل الرابع- تعميق قضية الإبداع من زاوية تنمية القدرات البشرية تجاهها ، ودور مخططو التنمية لحاقا بتحولات جذرية نعيشها فى عصر مختلف ونواجه تحديات قادمه إلينا يجب علينا التعامل معها شئنا أم أبينا على نحو متنافس ، وهنا فإن البشر فى بلادنا "تحتاج عقلا جديدا لعالم جديد" يفضل أن يتعامل ويتناغم مع " مدخل منظومى تنموى" يلبى الطلب المجتمعى ، ومطالب الأمن ، وحل مشكلات الحياة اليومية على نحو غير تقليدى مبتكر، والوعى بالتمايزات والثقافة الخاصة ، وتأكيد الكيان بإثبات امتلاك خصائص ثقافية مستقله. إن كل ذلك لايمكن التوصل اليه بعيدا عن الإسهام فى الثقافة والإبداع حوارا مع الآخر.

إن ذلك يتصل بشكل مباشر ومؤثر نتيجة للايقاع السريع فى تطوير حضارة الآخرين، مما يضع دول العالم الثالث أمام مصير مذهل . ربما تستطيع تلك المجتمعات المبدعة فى اتجاه تحولات كبيرة كيفية علمية حيث يصنع الاختيار العلمى كنه الثقافة والتنافسية ، وتصنع ثقافة الابداع والغايات ، ويقابل الابداع الفجوة القائمة على اختلاف البدء، واختلاف السرعة فى العلاقة بالعالم الخارجى، وعلى ان يشمل الإبداع العلاقة بالنفس والآخر فى اللغة والموارد والعلم . والنظرة المتكاملة فى ذلك تمثل تحولا فى النموذج الفكرى للمجتمع ، وتفعيل تلك المعالجة الشاملة تعيدنا لموضوعات الارتقاء الاجتماعى .

وتبقى عملية الابداع دائما وأبدا متبلورة فى استخدام : التخيل - التطوير - التخليق لموضوعات ومناهج وسلع وخدمات ومفاهيم ونظريات "جديدة" ، ومن هذه الصياغة التلخيصية يمكننا البدء فى تقصى المعوقات أمام إبداع كل من الفرد والفريق والجماعة والأمة والتى يمكن أن ندركها فى الآتى:

- سياسات خاطئة فى نقل التكنولوجيا ،أو فى حماية الملكية الفكرية ، أو فى التجارة الدولية،أو فى تدويل التعليم ، أو عدم وضوح لدور الدولة كمفاوض.

- سياسات خاطئة ، أو مناهج وأساليب تقييم خاطئة فى التعليم والإعلام ونشر الثقافة العلمية، أو عدم وضوح دور الدولة فى بناء قاعدة للبحث العلمى والتطوير التقنى.

- عدم توافر المعلومات ، أو عدم توفير البناء المناسب لقواعد المعلومات ، أو التدفق غير المناسب للمعونة، أو التدفق غير المناسب للمعرفة العلمية ، وعدم وضوح الدور المركزى وحسم أهميته.

- عدم توفير وسائل الاتصال الديجيتاليه (الحاسبات والخوادم والانترنت).

- عدم توفير مناخ الحريات والمشاركة المجتمعية الأوسع ، فى الاختيار والمتابعة والتصحيح والمحاسبية فى فرض الموضوعات والصور والمثل العليا للابداع وتحقيق الذات فى العمل التنموى.

- عدم تمثيل قطاع الأعمال فى توجيه وإدارة الأنشطة التعليمية.

- إهمال الموروث الثقافى ، وعدم بذل الجهد فى قراءته تباعا انطلاقا من تحديات المستقبل واحتياجات الأمن القومى الحقيقية الجديدة فى القرن الحادى والعشرين.

- إهمال الدراسات الخاصة - ووضع الأولويات - بمدى مناسبة وتأهيل الأم لأساليب التنشئة للصغار وتعليم الفتيات والعدالة الاقتصادية لتوفير الابداع للمجتمع.

- انخفاض مستوى المعيشة وكبر عدد السكان مقارنة بالموارد فى المواقع المختلفة، وكبر حجم الأسرة وعدم الوعى التغذوى والتلوث (خاصة الملوثة بمركبات الرصاص)

- غياب تقاليد الجماعة العلمية ، وعدم الاحتكام إلى الاختبار فى تفضيل نموذج فكرى على آخر.

- العصبية العرقية والطائفية والسياسية.

- عدم وجود غايات واضحة (أو دور ومشروع حضارى واستيراتيجيات لعمل شامل فعال)

- عدم وجود برامج لتشجيع الطفل على التخيل واللعب، ولعدم حرمانة من الحياة المبكره بعيدا عن العنف ومشبعة بالحنان .

- عدم توفير الحياة فى جماعة ، وعلاقات معرفية عن بعد ، إضافة إلى الحياة الاسرية غير التسلطية .

- عدم الاهتمام بالرياضيات والعلوم الطبيعية والاحيائية ومناهج إتخاذ القرار فى المدرسة والجامعة والحياة الثقافية والدينية وفى السلطات الإدارية والتنفيذية وفى التركيز على التطرة

المجتمعية لهؤلاء كشخصيات عامة ذوى شهرة .

- عدم الانتقال من إعلام وتعليم وتثقيف قائم على ثقافة الحساب، وتصادم المواقف الى ما يقابله ويضاده ، وقائم على ثقافة المحاكاة التى تستشرف ردود الافعال، وتبنى على التبارى الذكى والاختبار الافتراضى لنتائج المقولات والادعاءات الأولى عبر الزمن ومن خلال حوار المصالح .

وهنا يستحضر كل ذلك الأذهان إلى ... وكيف الخروج من كل تلك المعوقات؟ أسوأ مايمكن أن يحدث (لإغلاق الطرق أمام الإبداع)، هو الاستسلام للعاده، أو للخوف من المجهول، أو عدم متابعة التحديات المتمثلة فيما ينجزه الآخرون بالفعل ، من هنا لابد وأن يتوافر مناخ المشاركة والحريات، حتى يتم التنبه لما يجرنا إليه الاستسلام للعادة (أو التعود) ولاشك أن البدايات الأولى فى الابتكار وتسويق العائد واختبار مغامر للمشروعات عندما تؤتى ثمارها، لاتدعنا نقف طويلا خائفين من المجهول . وذلك ما جربناه بالفعل فى آداء حرب أكتوبر ١٩٧٣ . وأصبحت المتابعة لما يحدث الآن ومستقبلا (تحت مسميات آفاق العلم والتكنولوجيا ، والعولمة والليبرالية الجديدة ، والنظام العالمى الجديد، وبروز حكومات عالمية وشركات بلا جنسية ورأس مال هائم)، ضرورة لطرح مجالات للإبداع ذات أولوية أمام كافة الأعمار .

وعادة يكون لدينا اسم ومفهوم جديدان عندما نراجع العادات وإسارها (فى المنهج والقناعة والتسليم بالنتائج والموارد، وأشكال بعينها للتمايز الثقافى والبيئى) وقد نقول : مشروع حضارى جديد، أو فلسفة جديدة للعمران ، أو ثورة إدارية ، أو نموذج فكرى جديد ، أو إصلاح ، أو تحديث ، أو تطوير مجتمعى شامل ، أو تجدد ثقافى حضارى مجتمعى ... وأيا كان المسمى فنحن نقصد أساسا الخروج من المعوقات الواردة آنفا من خلال الآتى :

- أن تكون مغايرة لما هو سائد ، محددة بدقة ، اختلافا مع كل ما سبق.

- الانتقال الى وضع شامل متكامل فى تغيراته ما بين الغايات فى طلبها ، والكامن فى تعريفه فى موروثنا وبيئتنا .

- وتحتاج النقطة السابقة إلى التسليم بأن النموذج الفكرى الشامل المتكامل يستحيل الانتقال إليه والتأكد من فعاليته إلا عندما تتوافر مقوماته من تغيير فى القائمين على التنظير ، وفى المنهج ونمط التفكير، وفى نسق نظام المعلومات، وفى الغايات ، وفى التنظير والتطبيق والأولويات ، وفى مراجعة القرار للنفس والموارد والمؤسسات.

- التسليم بأن التعلم الذاتى المستمر مدى الحياه والتدريب على الإبداع وعلى حل المشكلات وتنويع المعرفه هى مداخل ضرورية للإبداع. فالإبداع ليس لفئة عمرية بعينها ، وأنه يمكن اللحاق بقافلة تحقيق الذات من خلال الإبداع فى كافة مراحل العمر . ولاتنفى الدراسات التربوية أن ذلك ليس سهلا ، ولكنها تجمع الملاحظات والخبرات التى تثبت أن ذلك ممكن مع توافر الإرادة الجماعية والتنظيم المناسب للمعرفة .

- مع دورة القرن وظهور دراسات وخطط أفضل (من وجهة نظر الآفاق الانسانية والعلمية التكنولوجية) للإعداد للقرن الحادى والعشرين ، سقطت بعض المقولات . فالتعليم فى الماضى لم يكن تحريراً للإنسان ، ولوحظ فيه تناقص القدرة على الإبداع مع البقاء فى منظومات التعليم ومناهجه فترة أطول . أما التعلم المستمر وعن بعد ومدارس وجامعات القرن الحادى والعشرين، فهى كلها أشكال للهجوم على أساليب التلقين وإدعاء امتلاك الحقيقة المطلقة ، ومجهزة تماما للإبداع وليس أى هدف آخر .

- البحث عن المعرفة فى إحتمالات التغيير وضرورته وفى تغير قواعد البيانات مع تغير القيادات والنماذج الفكرية . ربما يكون من أهم معوقات الإبداع، انه يكمن فى تسليمنا السلبى وغير العلمى بأن البيانات التى يعتمد عليها هى فقط المتاحة ، أو أنها كاملة وذات مصداقية كبيرة ، أو أن نبدأ التفكير فقط فيما تقوله البيانات التى تم جمعها والقوانين التى تعلمناها عن العلوم وعن الحياة.

- ونضيف إلى ضرورة المغايرة والاختلاف مع ماسبق توضيحا يعنى بالاختلاف مع الآخر ضمانا للتنافسية القائمة على التمايز، وتعبيرا عن حقيقة أن الحل إذا ماكان مساويا لما سيقدمه المنافس أو العدو، وكانت نقطة البدء بالنسبة له أفضل ، وكان هو الأسرع فى البداية ، فلن توجد ضمانات لحصيلة تنموية إيجابية أو حصانة أمنية أفضل . فالشعوب الحية تسعى للتنافس واكتساب احترام الآخرين ، ولاتسعى إلى اللحاق بأنماط تنموية تكنولوجية أخرى.

- من أهم مداخل الإبداع كيفية تركيب الحلول الجديدة من موروث وأفكار سابقة مع معارف علمية جديدة عبر التخيل والقدرة على الخروج من المألوف.

وينتهى الفصل الخامس إلى التأكيد أننا فى مصر نحتاج مزيدا من الدراسات النفسية التربوية

الاجتماعية الموجهة تماما لخدمة قضايا الابداع الفردى بما يخاطب الآتى:

- كيف تتأثر المنظومة العصبية فى مخ الطفل وكفاءة عملها بأساليب وممارسات بعينها فى التنشئة ، وفى التغذية ، وفى علاقة الطفل بالحنان والعائلة، والمسئولية بالسنوات الست الأولى منذ لحظة ولادته (وربما قبلها فى التوافق الجينى وصحة الأم). كل هذه مفردات ومباحث فى قدرات العتاد لدى الطفل، وقد يصعب فى حالات كثيرة إصلاح ذلك من خلال تعليم وتدريب الطفل أو توفير عدة لذلك.

- ومن ذلك (أيضا) مايترتب على الوعاء الثقافى العام وتكامله ، مابين الاطار الجماعى المحيط ، والفنون ، وتوافر الخبرات ، والبيئة الطبيعية الخاصة بالمحليات ، والوسائط الإعلامية ، والفصل التعسفى لمنظومات متعددة تشمل الأسرة ، العمل ، وقت الراحة ، المدرسة .. وكل مايتصل بالاغتراب المعرفى التكنولوجى، اللغوى الثقافى .

- يضاف إلى ذلك : ما الذى يمثل للمصريين تحديا يحفزهم على التصدى ومن ثم الإبداع ، أو يمثل لهم حافزا معنويا وأدبيا ، وما الذى يملأ حياتهم ويحركهم ويحققون به ذاتهم من خلاله .

ولا شك أن فى الثقافات الخاصة المتنوعة عبر العالم ما نعتبره كمعوقات فى الفهم والوعى والإدراك ، وفى العناد لصالح القيم التقليدية ، وفى حدود التخيل ، وفى الإصرار على التنميط بدلا من التنوع ، وفى تحقيق التوازن بين الوجدان والماديات ، وفى حب المخاطرة من عدمه ، وفى الخوف من أن يبدو الانسان مخطئا.

ولكن ما الذى يمكن أن يفعله الفرد والبلاد تحضيرا للتعامل مع عالم تحسب وحداته البازغة مالديها من رأس مال معرفى ، وتحاول استكماله بتشجيع هجرة العقول ، أو دمج هذه العقول فى شركات ووحدات وأفراد موزعة عبر مساحة الكرة الأرضية كلها .

القول .. إنه ليس أمامنا إلا الحركة السريعة وإتمام كل تلك الدراسات والمباحث المشار اليها كذلك فإننا نحتاج إلى تعليم أطفالنا عبر مناهج تعليمية - ثقافة اقتصادية تزرع فهم المغايرة الاقتصادية الفردية والجماعيه، وفهم آليات جديدة لعمل العرض والطلب للمنتج والفكرة والإختراع، وفهم مبكر للعمليات الانتاجية والأنساق البيئية وموضوع المشاركة المجتمعية ، والمشكلات التى تنتظر حلولها. وكل هذه موضوعات هامه لايمكن تغطيتها من خلال أنشطة تجزيئية مثل : نوادى

العلوم ، ولكن من خلال درس شمولى ينبه للمراحل والأولويات ومجالات التطوير التربوى للمناهج ومجالات خدمة البيئة والمشاركة المجتمعية كذلك على أوسع نطاق.

فى المحور الرابع والأخير من البحث نقترب بل ونغوص أكثر فى أعماق الحلقة الهشة فى نسيج المجتمع لإتاحة فرص أعمق وأوسع (على نحو حقيقى) للتمكين فى بعدين اساسيين، حيث يتناول الفصل السادس قضية الإعلام وتفاعلها مع قضية بناء وتنمية القدرات البشرية المصرية، سعيا نحو مجتمع المعرفة والثقافة العلمية، اما الفصل السابع والاخير فى البحث فيتناول قضية تمكين المهمشين.

لقد ركز الفصل السادس على أهمية الدور التنموى للإعلام، حيث الوتيره المتسارعة والمتعاظمة لثورة تكنولوجية جعلت من "الانفوميديا" السيد الجديد لكوكبنا يعيد تشكيله غير آبهه بأفكار باليه عن السيادة السياسية أو الحمائية الاقتصادية والثقافية والفكرية. ومن هنا فإن أهمية دور الإعلام فى تحقيق تنمية الموارد البشرية لتصبح رأس مال بشرى وفكرى وإبداعى وابتكارى، إنما يمر عبر التركيز على دور الاعلام المعرفى والثقافى، من خلال ادراك إشكاليتين أساسيتين. الإشكالية الأولى هى أن الاعلام يمكن أن يكون ذا عائد أكبر على تنمية القدرات والمهارات البشرية عن طريق نشر المعرفة من خلال تركيز مضمونه على المعلوماتيه بدلا من نقل "رسائل" إلى المتلقى، ومن خلال تبنى سمات معينه مثل الآنيه والتفاعليه وابراز دور المتلقى بشكل كبير فى تحديد المعلومه الإعلامية ذات الأولوية فى النشر . أما الاشكاليه الثانية فتتعلق بكون الإعلام والاتصال باستطاعتيهما تحقيق دور أكثر ايجابية فى التنمية من خلال التركيز الإعلامى على نشر الثقافة العلمية، والتخلى عن مفهوم الثقافة الأدبى المسيطر حاليا على التوجه الثقافى الإعلامى فى مصر .

لقد مرت الجهود العلمية المبذولة لتأكيد دور الإعلام فى نشر المعرفة والثقافة بمراحل مختلفة أثرت بطبيعة الحال على المجتمع بشكل عام ، واستتبع ذلك تشكيل أنماط ثقافية أوجدت عددا من النظريات لم يغفلها أو يتغافل عنها سياق هذا الفصل خاصة فيما يتعلق بنظرية فجوة المعرفة التى توصلت الى أنه كلما زادت المعلومات التى تقدمها وسائل الإعلام فإن هذه الفجوة المعرفية تزداد أو تقل أو تحقق المساواة نتيجة لعدة عوامل منها : الافراد الذين لا يملكون مصادر للمعلومات يحصلون على معرفة أقل ، كذلك فإن اكتساب المعلومات يكون أكبر وأسرع بين الفئات الأكثر اهتماما بالموضوع ، وثالثها أن أجهزة التلفزه تملك مقدرة أكبر من الإعلام المقروء على تضييق الفجوة المعرفية لدى الافراد . ومن هنا فإن المعرفة أضحت مرادفا للمعرفة العلمية، فيما تعكس صورة النجاح المذهل

للعلم إلى اعتماده على التأكد بالبرهان على صحة الحقائق التى يقدمها ، كما قدم نفسه مفيدا وبراجماتيا ، من خلال التكنولوجيا التى ينتجها والتى تعمل فى مصلحة المجتمع وهو مايستدعى ضرورة جذب الاهتمام إلى قضية الثقافة العلمية .

إن دور الإعلام فى نشر ثقافة التنمية - كثقافة علمية - يتم من خلال إنشاء قاعدة علمية تنقل وتعكس أهمية ذلك إلى كافة افراد وفئات المجتمع وذلك من خلال : وجود الخبراء الذين يعرفون ويستعملون وسائط مختلفة للتعرف على آخر مايدور على مستوى العالم فى العالم كله ، وكذلك من خلال الجهاز الاعلامى الواجب عليه بذل أقصى جهد حقيقى من أجل نقل تفاصيل هذا الدور الى الناس فى كل مكان وزمان ،وأخيرا فإن التأكيد على تناول الشرح العلمى فى إعلامنا يلزمه تخصيص مساحة أوسع من المساحة المتاحة حاليا للدخول بعمق إعلامى علمى فى طرح وشرح الموضوعات والقضايا على نحو علمى وليس دعائى .

إن ترشيد مفهوم الثقافة فى مصر ، يستلزم معالجة سلبيات عدم تجديد وتطوير الثقافة الأدبية السائدة وتسهم ملامح التوجه الثقافى للاعلام المصرى خاصة الإعلام المرئى (التليفزيونية) ، بحكم أنه أقدر على التأثير المعرفى فى المجتمع (وكما أوضحت ما توصلت اليه عدد من الدراسات) أن التليفزيون يعتبر الوسيلة الاعلامية رقم ١ للشباب المصرى واعتباره أهم مصدر لمعرفة الاخبار والحقائق ، والأحداث التى تدور حول العالم، بالرغم من تواضع المساحات المخصصة لموضوعات العلم والتكنولوجيا ، والبيئة، والبرامج الثقافية التى تناقش هموم وتنمية الاحساس بقضايا المجتمع ناهيك عن البرامج الثقافية رفيعة المستوى ذات المساحات الضيقة، التى تشكل خريطة عملية الترشيد صوب نشر المعرفة والثقافة العلمية بشقيها المعرفى والسلوكى لتحقيق تنمية القدرات البشرية وأهمية هذين العنصريين فى ظل الثورة التكنولوجية التى تجتاح العالم حاليا وتشكلة فى إطار ثقافى جديد ، يتطلب انسانا يمتلك فكرا متجددا وثقافة علمية موسوعيه على نحو مختلف .

الفصل السادس فى ختامة يلفت النظر إلى مجموعة من الاستنتاجات الهامة :

١- ان القنوات المتخصصة على القمر المصرى (نايل سات) التى تختلف أهدافها فى مجال تنمية الوعى المعرفى المصرى، نظرا لعجز أغلبية الجمهور المصرى عن امتلاك أدوات استقبال البث الفضائى، ونظرا لأهمية الدور الذى تقوم به هذه القنوات فى المجال المعرفى والثقافى، وحتى الوصول

الى المستوى الاقتصادى المرتفع للشعب المصرى، الذى يمكنه من امتلاك أجهزة استقبال القنوات الفضائية . وهنا قد يكون من المفيد مشاركة قنوات النيل المتخصصة للقنوات المحلية فى ساعات البث الأرضى المخصصة لها .

٢- تزويد قنوات االنيل المتخصصة بالأدوات والقدرات اللازمة التى تعينها على أداء دورها، وحتى تكون على المستوى التنافسى الفضائى بدءا بالأجهزة والأدوات مرورا باستديوهات البث المباشر التى تعانى هذه القنوات- فيما عدا قناة النيل للاخبار - من عدم وجودها .

٣- زيادة الجرعة العلمية فى القنوات العامة .

٤- زيادة نسبة البرامج الثقافية وتقليل المواد المهتمة بالثقافة الأدبية إلى أقل وقت ممكن.

٥- حتى يتم عمل برامج علمية مصرية، سيكون مطلوبا نقل البرامج العلمية الفيلمية بكثافة من الخارج وعرضها فى أوقات الجذب الجماهيرية .

٦- إعداد دورات علمية خاصة لمعدى ومقدمى البرامج العلمية .

٧- لاشك أن فتح كافة النوافذ على كل الأراء والاتجاهات والمواقف حتى المخالفة للتوجهات العامة ، سيكون له أكبر الأثر على توسيع آفاق المجتمع المصرى ونشر قيم التسامح وقبول وفهم الآخر وهى القيم اللازمة للتفاعل والتعامل البناء مع المجتمع العالمى .

يأتى الفصل السابع والأخير للبحث، لمناقشة وعرض وإبراز قضية المهمشين، وكيفية بناء قدرات تلك الفئة اقتصاديا واجتماعيا ، وهو مايسمى "تمكين المهمشين "، وذلك فى محاولة التوصل الى وضع سياسات وآليات تعمل على ادماجهم فى كافة قضايا التنمية ومنها بناء القدرات البشرية .

فى أى مجتمع ، هناك جماعات تتاح لها الفرصة لتعظيم مخرجاتها، وتقاسم الحقوق والواجبات وهناك ممن يقنعون بالحياه دون أى مشاركة ويفضلون الحياه فى ظروف قاسية أو بعبارة اخرى هؤلاء هم المهمشون . وهناك شبه اتفاق حول تطابق سمات وخصائص المهمشين مع خصائص وسمات الفقراء ، وتطرح أدبيات التنمية عدة تفسيرات لمفهوم الفقر والتهميش الاجتماعى، وفى سياق وضع اطار نظرى للمهمشين هناك من الآراء والأفكار والمقارنات المختلفة ساهمت جميعا فى تحديد من يطلق عليهم المهمشين والعلاقة بين الفقر والتهميش ، فمن ذاتيه السمات فى الاتجاه الوظيفى مقارنه بالاتجاه الماركسى، ومن مالتس وريكاردو إلى الكلاسيكيين، إلى ماكس فيبر، إلى غيرهم فان المقاربات التقليدية اتجهت إلى مدخلين أساسيين : المدخل الثقافى والانثروبولوجى والمدخل

السياسى .

ولقد ركز المدخل الثقافى الأنثروبولوجى على تفسير ظاهرة المهمشين باقترابات متباينة، ولكنها متكاملة فمن الاقتراب الاجتماعى الى المدرسة التقليدية، والحداثة الى ثقافة الفقر حتى مدرسة ديسالى فإن المهمشون ليسوا جماعة من السكان يحتلون المراتب الدنيا من السلم الاجتماعى(فقط)، ولكنهم جماعة لاتندمج (أو يسهل إدماجها) فى المجتمع اقتصاديا واجتماعيا ، وبالتالى هم خارج التقسيم الطبقى ولاينتمون للنظام الاقتصادى فى اى مجتمع وقد فسر ديسالى ذلك من خلال خمسة مستويات :

ماديا : هذه الجماعات منعزلة فى مناطق ريفية وحضرية

اجتماعيا : المعاناة من تدنى القدرة على التصرف وإنعدام حافز المبادرة .

ثقافيا : ضعف الجذور الثقافية التقليدية، مع عدم القدرة على اكتساب سمات القطاعات الاجتماعية والمسيطرة

اقتصاديا : يعانى المهمش من مستوى دخل منخفض

سياسيا : يتسم المهمش بعدم الاقتراب سياسيا لاحساسه بضعف ، وانعدام قيمة قدرته على المشاركة .

أما المدخل السياسى فى اطار المفاهيم الحديثة، فيرى البعض أن الفقر والتهميش ليسا من مخرجات النظام السياسى، وإنما نتاج طبيعى لسمات يولد بها الفقراء، ويرثها أولادهم وتستمر لأجيال متتاليه، ولن يكون الحل الا بالتكيف مع الفقر. وفى مواجهة هذه التفسيرات، جاء مفهوم "التمكين " والتعاضد الجماعى، فى مواجهة وضعهم وإعطاء الثقل للافراد وليس للدولة، ومن ثم يتضح أن المدخل السياسى يتمثل فى مفهومى : "القوة والتمكين" و"الأحقية" . وجوهر التمكين يعنى تحرير الافراد لأنفسهم أما أسس الاحقية، فهى حقوق الانسان، وحقوق المواطن وحقوق الرفاهة الانسانية ، اذا كانت التنمية الحقيقية هى إفساح كافة الفرص امام افراد المجتمع لتوسيع خيارات البشر، فإن الأحقية فى التحليل الأخير تعنى تأسيس حق البشر الجوهرى فى هذه الخيارات.

لكن .. فى ظل ضعف الروابط السياسية بين الحكومة والفقراء، يصبح العنف السياسى أمرا مألوفا، اذ يمثل هذا التدهور البيئة المادية للعنف. وإذا كان هناك من يرى ان هذا العنف نتاجا محتملا للحرمان الاقتصادى والفقر النسبى، فإن التهميش الاجتماعى نتاج عجز الدولة احيانا عن بلورة

سياسات غير منحازه لطبقة معينه داخل المجتمع وكذلك عجزها عن تحقيق قدر من الاستقلال النسبى وقدر من رضاء الجماهير يحقق لها القوة .

ومن خلال متابعة سياسات الدولة فى مصر لقياس ما اذا كانت الدولة بكل أجهزتها وسياساتها قد عكست تفضيلاتها لطبقة الفقراء أم عكست تلك الخاصة بالطبقة الاجتماعية ذات الثراء والقوة، واستكشاف ما إذا كانت الدولة فى مصر تاريخيا قد استبعدت بعض الفئات الاجتماعية من عوائد النظام السياسى، ومع التسليم بأثر سياسات الاصلاح الاقتصادى على تفاوت فرص الحياه بين الشرائح الاجتماعية المختلفة فى مصر، ومع افتراض عدم تعارض اعتبارات العدالة الاجتماعية مع ضرورات كفاءة الاداء الاقتصادى، تأتى السياسة العامة للدولة لتؤكد هذا الافتراض. فالفقراء مستهلكون فى حاجة إلى الغذاء والمتابعة الصحية، وتطوير التعليم، ورعاية اجتماعية وذلك حتى يتمكنوا من القيام بأدرواهم فى العملية التنموية .

لقد اظهر الفصل السابع والأخير بالبحث من خلال عرض مكثف ومتعمق لمجمل الدور الذى لعبته سياسات الدولة فى مصر فيما يتعلق بقضية التهميش وذلك من خلال استعراض العقود الخمسة الأخيرة تاريخيا فى ما تعلق بالسياسات الاقتصادية وسياسات التعليم والسياسات الصحية والسياسات الاجتماعية والسياسات الاسكانية، ومن خلال ذلك تم التوصل إلى استنتاجات هامة حيث أقرت الدراسة أن هناك انحيازا ضد الفقراء وفئات الدخل المحدود وكانت تلك السياسات بمثابة البنية المادية لحياة آلاف الأسر العاجزة عن توفير الحماية لنفسها أو للضغط على الحكومة لتلبيه احتياجاتها الاساسية اقتصاديا، وتوجهات تعليمية بلا مضمون لاتساعد على حراك اجتماعى حقيقى، وحتى المأوى لم يتوفر بالقدر المناسب مع ضعف البنية التحتية كما هو الحال فى المناطق العشوائية، كذلك فإن النظام الصحى لا يأخذ تفضيلات الفقراء، الأمر الذى يمكن اعتباره استبعادا لبعض فئات المجتمع من فكرة (عدالة) العملية التوزيعية .

يذكرنا الفصل السابع من البحث بنماذج المهمشين من خلال أرقام احصائية والتى تمثلت فى المتعطلين عن العمل ، عماله الأطفال، المتسولين ، القطاع غير الرسمى (غير النظامى أو غير المنظم)، الأطفال المشردين وأطفال الشوارع ، ولم يتركنا دون مقترح لوضع الآليات المناسبة لتمكين المهمشين بتأكيد الدور الحاسم للدولة فى مواجهة التهميش، وذلك من خلال نشر وتعميق شبكات الأمان الاجتماعى الهادفة إلى رفع مستوى معيشة تلك الفئات ، فضلا عن تقديم خدمات اجتماعيه تهدف

إلى تنمية المجتمعات ، وذلك من خلال آليات : دعم المنشآت الصغيرة والإدارة الرشيدة لبرامج القروض، دعم مشروعات تنمية المجتمعات المحلية، ودور مؤسسات المجتمع المدنى، خاصة الجمعيات الأهلية . وكذلك فإن السياسات المستقبلية لها دور حاسم فى تفعيل الآليات اللازمة، ومن هنا تأتى ضرورة مصاحبة السياسات التشريعة لسياسات أخرى مثل: السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية وذلك من خلال وضع تصور استراتيجيى لتحديد ادوار الجهات التنفيذية مع التنسيق الكامل لكافة الشركاء فى تنفيذ هذا التصور.

إن التصدى لمعالجة قضية الفقر ومشاكل التهميش والحد منها لن يتأتى الا من خلال سياسات وبرامج للتنمية الحقيقة ، ومع وجود خطوات إجرائية متكامله، وفى هذا الصدد تم طرح حزمة من الأفكار تتمثل فى التالى :

١- تقييم السياسة الاقتصادية الحالية، وخاصة فيما يتعلق بشكل ونمط الإنتاج وأثره على البطالة وعلى نمو القطاع غير الرسمى ومايحتويه من عماله أطفال . ويتطلب ذلك النظر إلى العملية التعليمية وربطهما بأسواق العمل المتاحة والمستقبلية ، مع أخذ كافة العوامل والمؤشرات الاجمالية والدولية فى الاعتبار .

٢- التصدى للفقر، من خلال تفضيل واعادة النظر فى شبكات الامان الاجتماعى لبعض أسر يعمل أطفالها وكذلك العاملين فى القطاع غير الرسمى، وتقديم تسهيلات ودعم مالى للأسر الفقيرة والمرأة المعيلة من أجل تعليم وتدريب الأبناء.

٣- مراجعة سياسة ترشيد الدعم ووصوله لمستحقيه، خاصة فى مجال الغذاء والصحة وابتداع بدائل قابلة للتطبيق الحقيقى. .

٤- كذلك تحتاج السياسة التعليمية (إن وجدت) إلى مراجعة شاملة وتقييم ، بهدف الوصول الى تحديد جدوى العملية التعليمية فى مصر اقتصاديا واجتماعيا ، لأن الطلب الاجتماعى على التعليم حتى بين الطبقات الدنيا يزداد فى حالة ارتفاع العائد الاقتصادى والاجتماعى للتعليم.